الأمم المتحدة

E/RES/2024/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 July 2024

دورة عام 2024

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 5 حزيران/يونيه 2024

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2024/L.11)]

7/2024 - تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها السادسة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقين باستراتيجية للانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022، الذي أقرت الجمعية بموجبه برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 15/69 المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الذي أقرت فيه الجمعية الوثيقةَ الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"، وكذلك قرار الجمعية العامة 3/74 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الذي اعتمدت فيه الجمعية الإعلانَ السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا،

وإذ يشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 اللذين أقرتهما الجمعية العامة في قرارها 137/69 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2014، وإلى قرار الجمعية 15/74 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الإعلان السياسي

220724 180724 24-12881 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024،

وإذ يشير أيضا إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[1]، الذي سُلم فيه بضرورة إيلاء أقل البلدان نموا اهتماما خاصا بالنظر إلى ارتفاع مستويات ضعفها والمخاطر التي تواجهها، والتي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ يسلم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 289/77 المؤرخ 18 أيار/مايو 2023، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030،

وإذ يشير كذلك إلى قراراته 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليه 1998، و 34/2007 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2007، و 20/2013 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2013، و 11/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021، و 10/2023 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2023،

وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا أن يعاني من اختلال تقدُّمه الإنمائي أو من عكس مساره،

وإذ يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نموا ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نموا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نموا أو الجاري النظر في رفع أسمائها منها،

وإذ يحيط علما بما خلصت إليه لجنة السياسات الإنمائية من أن السياق العالمي المتغير يتطلب تحديث الإطار الحالي للخروج من الفئة لجعله ملائما للغرض،

وإذ يشدد على أهمية معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، وكذلك البلدان التي تواجه تحديات محددة، بما فيها البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثا،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاعات وتغير المناخ من آثار متعددة وواسعة النطاق أدت إلى تدهور حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتجارة العالمية واستقرار الأسواق، الأمر الذي أثر على جميع البلدان النامية، مع تأثر أقل البلدان نموا بشكل غير متناسب، وهو ما زاد من عرقلة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها السادسة والعشرين وبالتوصيات الواردة فيه[2]؛

2 - ***يلاحظ*** العمل الذي اضطلعت به اللجنة بشأن (أ) النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف؛ (ب) واستعراض عام 2024 الثلاثي السنوات لقائمة أقل البلدان نموا؛

(1) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(2) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024، الملحق رقم 13* (E/2024/33).

(ج) والرصد المعزز للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل؛ (د) والخروج من فئة أقل البلدان نموا – السياق العالمي؛

3 - ***يطلب*** من اللجنة أن تتدارس، في دورتها السابعة والعشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام 2025 وأن تُقدم توصيات بشأنه؛

4 - ***يطلب أيضا*** من اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسماؤها من تلك الفئة بالفعل، وفقا للفقرة 21 من قرار الجمعية العامة 221/67؛

5 - ***يرحب*** بعمل اللجنة المتعلق بتعزيز آلية رصد البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسماؤها منها بالفعل وفقا للفقرة 284 من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[3] لجعل الآلية متجاوبة مع الأزمات الناشئة وتحسين ربط الرصد بدعمٍ بعينه، ويطلب من اللجنة أن تحسن الآلية وتكيفها في حدود الموارد المتاحة، ويهيب بالدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم جهود اللجنة، ويهيب بالبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسماؤها حديثا من تلك الفئة أن تدمج رصد تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس في أطرها الحالية لرصد السياسات وتقييمها وأن تقيم صلات فعالة بآلية الرصد المعزَّزة للجنة؛

6 - ***يحيط علما*** بما خلصت إليه اللجنة من أن السياق العالمي المتغير للخروج من فئة أقل البلدان نموا يزيد من الطلب على اللجنة وأمانتها في إطار آلية الرصد المعززة، ويطلب إلى الأمين العام أن يوفر موارد كافية لأمانة اللجنة لإتاحة التواصل الفعال بين اللجنة والبلدان المشاركة في آلية الرصد المعززة؛

7 - ***يهيب*** باللجنة إلى مواصلة المشاورات الواجبة مع البلدان المعنية، وإلى زيادة فعاليتها عند الاقتضاء، مع تنفيذ الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا ورصد البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها، ويطلب من اللجنة أن تواصل إشراكها في المشاورات المذكورة البلدانَ من بين أقل البلدان نموا التي ربما يكون قد أُرجئ رفع أسمائها من القائمة؛

8 - ***يحيط علما*** بتوصية اللجنة في استعراضها الثلاثي السنوات الذي أجرته في عام 2024 بشأن البلدان التي من المقرر أن تخرج من فئة أقل البلدان نموا؛

9 - ***يرحب*** بما خلصت إليه اللجنة فيما يتعلق بفوائد استكمال قرارات الجمعية العامة القائمة بشأن الانتقال السلس، بما في ذلك لغرض توفير التوجيه اللازم بشأن عملية تمديد الفترة التحضيرية التي تسبق الرفع من فئة أقل البلدان نموا؛

10 - ***يؤيد*** توصية اللجنة برفع اسمي كمبوديا والسنغال من قائمة أقل البلدان نموا، ويلاحظ أن اللجنة ترى أن فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات ضرورية لجميع البلدان الموصى برفع أسمائها من القائمة في الاستعراض الثلاثي السنوات لعام 2024 للتحضير بفعالية للخروج من الفئة، وتوصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتلك التوصية وبذلك الاستنتاج، وتوصي أيضا بأن تقرر الجمعية العامة

(3) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

أن يصبح رفع اسمي كمبوديا والسنغال من القائمة نافذا بعد خمس سنوات من إحاطة الجمعية علما بالتوصيتين الداعيتين إلى رفع اسمي هذين البلدين من القائمة؛

11 - ***يحيط علما*** بتوصية اللجنة بأن يرفع اسم جيبوتي من قائمة أقل البلدان نموا، ويحيط علما أيضا بوضع جيبوتي، ويقرر أن يرجئ رفع اسمها من القائمة إلى موعد لاحق، على أساس استثنائي، لإتاحة الفرصة للمجلس لإنعام النظر في التحديات الخاصة التي تواجهها جيبوتي؛

12 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 126/78 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي قررت الجمعية بموجبه إرجاء رفع اسم أنغولا من القائمة إلى موعد لاحق، ويحيط علما بما خلصت إليه اللجنة من أن أنغولا لم تعد تستوفي معايير رفع اسمها من القائمة، ويؤيد الاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة ومفاده أن عملية الخروج من الفئة ستبدأ من جديد عندما تستوفي أنغولا، وفقا للإجراءات المتبعة، وفي استعراض مقبل من الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات، معايير الخروج من الفئة مرة أخرى؛

13 - ***يشير أيضا*** إلى ما قضى به في قراره 11/2021 من أن يرجأ، على أساس استثنائي وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 العالمية، النظر في خروج كيريباس وتوفالو من فئة أقل البلدان نموا إلى عام 2024، ويقرر كذلك، على أساس استثنائي، النظر في خروج كيريباس وتوفالو من الفئة في موعد لاحق، لإتاحة الفرصة للمجلس لإنعام النظر في التحديات الخاصة التي تواجهها كيريباس وتوفالو؛

14 - ***يقر*** بما خلصت إليه اللجنة من أن الضعف الشديد والدائم لكيريباس وتوفالو إزاء تغير المناخ يتطلب دعما محددا ومستمرا ومتيسرا على الصعيدين المالي والتقني خارج نطاق تدابير الدعم الموجهة خصيصا لأقل البلدان نموا؛

15 - ***يحيط علما*** بما لاحظته اللجنة من أن إبقاء البلدان في فئة أقل البلدان نموا لفترة طويلة، في حين أنها لم تعد تشترك مع هذه المجموعة من البلدان في خصائصها الأساسية، يؤدي إلى عدم التجانس في تلك الفئة وإلى مخاطر سلبية تنال من مصداقيتها؛

16 - ***يؤكد من جديد*** أهمية دعم الشركاء الإنمائيين والتجاريين ومنظومة الأمم المتحدة للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة باتخاذ تدابير ملموسة لتيسير الانتقال السلس، بما في ذلك في عمليات تقييم أثر الخروج من الفئة وفي وضع استراتيجيات الانتقال السلس والاستراتيجيات الإنمائية لما بعد الخروج من الفئة؛

17 - ***يحيط علما*** بما خلصت إليه اللجنة من أن البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا تواجه بيئة خارجية تزداد صعوبة، ويهيب بالشركاء الإنمائيين أن يوفروا على وجه الاستعجال الموارد المالية الكافية لمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا من أجل زيادة دعم الخروج من الفئة زيادة كبيرة؛

18 - ***يسلم*** بأن البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من هذه الفئة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها حديثا تواجه تحديات كبرى في التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الكوارث، وبأهمية إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من هذه الفئة للنهوض باستدامة التقدم الإنمائي، ويشجع الشركاء الإنمائيين

والتجاريين للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من هذه الفئة والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثا ومنظومة الأمم المتحدة على دعم تلك البلدان في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها؛

19 - ***يشجع*** المجتمع الدولي على أن يقدم دعما محدد الأهداف لأقل البلدان نموا، وكذلك للبلدان التي رُفعت أسماؤها حديثا من هذه الفئة، وذلك من أجل تنفيذ برنامج عمل الدوحة والتصدي للأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك أزمات الغذاء والطاقة والتمويل، ومن أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المحتمل تفشيها في المستقبل، وتوسيع القدرات الإنتاجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبنى التحتية الجيدة والمستدامة التي يمكن التعويل عليها والقادرة على الصمود، مع كفالة القدرة على تحمل الديون الخارجية، وينوه بالمبادرات القائمة لتقديم ذلك الدعم؛

20 - ***يشير*** إلى برنامج عمل الدوحة، ويهيب في هذا الصدد بالشركاء الإنمائيين أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغير المناخ إلى البلدان التي رُفعت أسماؤها من فئة أقل البلدان نموا من أجل دعم العمل المؤدي إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس[4]، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف هذه البلدان واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني؛

21 - ***يطلب*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم المساعدة إلى البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القُطرية الخاصة لكل من البلدان التي رُفعت أسماؤها من تلك الفئة، وذلك لفترة محددة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

22 - ***يهيب مجددا*** بجميع الدول الأعضاء أن تواصل الانخراط في مناقشات بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف واللجان الإقليمية، بشأن مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكمّلة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة المبادرات القائمة، من أجل وضع نهج أكثر شمولا إزاء التعاون الدولي؛

23 - ***يعترف مع الارتياح*** بمساهمات اللجنة في الجوانب المختلفة من برنامج عمل المجلس، ويكرر تأكيد دعوته لزيادة التفاعل بين المجلس واللجنة، ويشجع الرئاسة، وسائر أعضاء اللجنة حسب الاقتضاء، على مواصلة اتباع هذه الممارسة، على النحو المحدد في قرار المجلس 20/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011، في حدود الموارد المتاحة وحسب اللزوم، ويهيب باللجنة إلى مواصلة كفالة تبادل الرأي مع الدول الأعضاء في المسائل الموضوعية، بما في ذلك من خلال جلسة تكرَّس لذلك تُعقد خلال دورتها السابعة والعشرين في عام 2025، في حدود الموارد المتاحة.

الجلسة العامة 21
5 حزيران/يونيه 2024

(4) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.